

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، عمر خليفات

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٤ وبكتابه رقم (٢٠١٤/٢٤١) رفع نائب عام
محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٤/٢٦٩) المفصلة من محكمة
الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٨ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً
بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها
والمتضمن :-

- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩) عقوبات
وعملاً بالمادة ذاتها وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات
والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وحيث إن الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً
وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في
المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لهذا التمس تأييده.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات
الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٤/٢٣) تاريخ ٢٠١٤/٢/٩ قد أحالت المتهم:-

ليحاكم أمام محكمة الجنايات الكبرى بعد أن أسندت إليه :-

- جنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى بعد أن تشكلت لديها القضية رقم (٢٠١٤/٢٦٩) وبعد أن استكملت إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:-

إنه وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٧ وبينما كان الطفل المجني عليه والذي لم يبلغ الثانية عشرة من عمره يلعب مع أصدقائه في منطقة الكفارات، وحيث كانت هناك أعمال إنشائية لإحدى المدارس حضر المتهم وطلب من الطفل المجني عليه أن يرافقه من أجل أن يعرفه على بلدة وطلب من صديقه الشاهد أن يغادر حيث انطلقت الحيلة على المجني عليه وتمكن المتهم من استدراجه إلى منطقة شجرية حيث قام هناك بتجريدته من ملابسه السفلية وقام بإخراجه قضيبه وقام بإدخاله في مؤخرته حتى استمنى على ملابسه ومؤخرته وأدخل جزءاً منه في مؤخرته، ثم طلب منه أن يقوم بإمسك قضيبه وبعد أن أنهى المتهم فعلته قام بإعطائه مبلغ دينار وعشرة قروش وسمح له بالذهاب ومغادرة المكان. وفي تلك الأثناء كان الشاهد قد أخبر والد المجني عليه بما حصل معه وأنه قد رافق المتهم حيث تم البحث عن المجني عليه وعن المتهم وتم تقديم الشكوى وتبين بأن تقرير المختبر الجنائي يثبت بأن الحيوانات المنوية المأخوذة عن مؤخرته المجني عليه وملابسه تعود للمتهم وجرت الملاحقة.

وبتطبيق القانون على الوقائع وجدت المحكمة إنه وحيث إن من واجبات المحكمة التحقق من مدى توافر العناصر والخصائص التي أوجبها القانون لتوافر الجريمة وتحقيق أركانها وهي في ذلك تضيف على الواقعة المعروضة للتكييف القانوني السليم تجد المحكمة إن قيام المتهم باستدراج المجني عليه الطفل والذي لم يكمل الثانية عشرة من عمره إلى منطقة شجرية حيث قام هناك بتجريدته من ملابسه السفلية وقام بإخراجه قضيبه وقام بإدخاله في مؤخرته حتى استمنى على ملابسه ومؤخرته فإن تلك الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات، ذلك أن هذه الأفعال قد استطالت إلى مكان في جسم المجني عليه يعتبر من العورات التي يحرص سائر الناس على سترها والذود عنها وعدم التفريط بها ولا يدخرون وسعاً في صونها والدفاع عنها

وأن أفعال المتهم هذه قد بلغت درجة كبيرة من الجسامة والفحش أخلت بعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه .

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٨ توصلت المحكمة إلى ما يلي :-

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم عن جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات.

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات معاقبة المجرم بجنائية هناك العرض والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة ثمانية سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يطعن المحكوم عليه في الحكم ، ورفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون.

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع

يتبين:-

أ- من حيث الواقعة المستخلصة:-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البينة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز وهي بيانات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها القرار نقرها عليها والثابتة ببيانات النيابة العامة المتمثلة بشهادة شهود النيابة العامة كل من والمجني عليه

والطفل والتقرير الطبي الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية والذي ورد فيه إن الحيوانات المنوية المأخوذة عن مؤخرة المجني عليه وملابسه تعود للمتهم وهو دليل فني قاطع على ارتكاب المتهم للجرم المسند إليه وإضافة على ملف التحقيق بكامل محتوياته.

وبالتالي فإن محكمتنا تجد إن البيانات المقدمة في الدعوى والتي اعتمدتها المحكمة هي بيانات قانونية تصلح لبناء حكم عليها.

ب- ومن حيث التطبيقات القانونية:-

فإن الأفعال التي قارفها المحكوم عليه بحق المجني عليه والمتمثلة:-

- ١- قيام المتهم باستدراج الطفل المجني عليه والذي لم يكمل الثانية عشرة من عمره إلى منطقة شجرية.
- ٢- قيام المتهم بتجريد المجني عليه من ملابسه السفلية بعد أن أخرج قضيبه وقام بإدخاله في مؤخرته حتى استمنى على ملابسه ومؤخرته.

فإن هذه الأفعال التي قارفها المتهم تجاه المجني عليه تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات المسندة إليه.

ج- من حيث العقوبة:-

إن العقوبة المفروضة على المحكوم عليه تقع ضمن حدودها القانونية.

وعليه فإن محكمتنا تقرر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم ، وتجد إن الحكم مستجمع لمقوماته ومشتمل على أسبابه وخالٍ من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما يدعونا لتأييده.

لذلك نقرر تأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٤ م

عضو _____ القاضي المتروك

عضو _____

عضو _____

عضو _____

رئيس الديوان

دق

س.أ.